

العقود بند أساسى فى جميع الأعمال المالية ولا سيما الأعمال المصرفية لأنها تحدد الاشتراطات ومسئوليات كل طرف من أطراف العملية ولذلك لا بد لنا من وقفة لاستعراض بعض هذه العقود - الخاصة بالاستخدامات - والتي يتم التعامل بموجبها فى المصارف الاسلامية والتي لا يجب أن تتجمد أنشطة المصارف الاسلامية حولها .

وقد ذكرنا من قبل أن القيادات فى المصارف الاسلامية وفروعها يجب أن تكون على المام بشئ غير قليل من ناحية الثقافة الاسلامية ولا سيما فى فقه المعاملات .

فاذا اقتنع مدير الفرع أو المسئول عن الاستثمار بعملية ما معروضة على المصرف وبأن اشترك المصرف فى تمويلها لا يحمل أى شبهة حرام . . . عليه فى هذه الحالة أن يضع التصور - الكروكى - أو مسودة العقد الذى يراه ملائماً للعملية ويعرض هذه المسودة على ادارة الشئون القانونية للتكيف القانونى المناسب ثم تعرض للاستيثاق واستكمال التكيف الشرعى قبل التنفيذ على هيئة الرقابة الشرعية . . كما ننصح دائماً بالرجوع الى الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية التى صدرت عن الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية والتي شارك فى اعدادها فريق كبير من علماء الاقتصاد والشريعة لتكون دليلاً تحت يد العاملين فى المصارف الاسلامية .

وسنعرض فيما يلى بعض أنواع العقود المستعملة فى المصارف الاسلامية وكذلك بعض ما يمكن اضافته اليها :

● عقد المضاربة :

المضاربة شركة بين صاحب رأسمال وآخر يضرب فى الأرض لاستثمار هذا المال مقابل نسبة من الأرباح . ويقوم سندها الشرعى على اجماع صحابة رسول الله ﷺ الذى أقرهم عليه . « وفقه المضاربة وتطويعه

للمعاملات الحديثة أقرب ما يكون فى الاحتجاج به والاعتماد عليه لبناء نظام اقتصادى اسلامى جديد « (١) .

والخسارة فى المضاربة على رأس المال الا اذا كانت ناتجة عن تقصير من الشريك بالعمل ولصاحب رأس المال أن يشترط من الشروط ما يراه بشرط ألا تفسد المضاربة .

« فيروى عن حكيم بن خزام من أصحاب الرسول ﷺ أنه كان يشترط على الرجل اذا أعطاه مالا مقارضة (مضاربة) يضارب به ألا يجعل ماله فى كبد رطبة ولا يحمله فى بحر ولا ينزل به فى بطن سيل فان فعل شيئا من ذلك كان ضامنا « (٢) .

ومعظم الفقهاء على أن شروط المضاربة هى :

- ١ - نقد رأس المال للعامل .
 - ٢ - أن يكون معلوما وغير مضمون على العامل .
 - ٣ - معرفة نصيب كل من العامل ورب المال فى الربح وهو نصيب مشاع لا يقدر بعدد ولا تقدير .
 - ٤ - لا يختص أحد الشريكين بشئ معين الا ما يضطر اليه العامل من نفقة ومؤنة السفر .
 - ٥ - لا يضييق على العامل ولا يضرب له أجل يمنعه من التصرف .
 - ٦ - اذا اشترط أحدهما مقدارا معيناً من الربح فسدت المضاربة -
- باجماع الفقهاء - لاحتمال أن الربح لا يأتى زائداً على ذلك المقدار المعين .

وحتى الآن - وحسب ما لدى من معلومات - لا تخاطر المصارف الاسلامية القائمة باستخدام هذا العقد لعدم استعداد البيئة للالتزام بشروطه ولذلك يشترط عادة أن يدفع الشريك المضارب حصة من رأس المال لضمان جدية العمل وتنقلب المضاربة الى عقد شركة .

(١) فقه المضاربة ، لعلى حسن عبد القادر ص ٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩ .

● عقد المراجعة :

وقد سُمى فى « الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية » التى أصدرها الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية « بيع المراجعة للأمر بالشراء » وكذلك فى كثير من المصارف الاسلامية .

وقد تناولته صحف كثيرة بالعرض والتحليل وصدرت بشأنه الكتب وهوجمت بسببه من بعض النقاد المصارف الاسلامية واتهمت بأنها تلجأ اليه تحليلاً لكل الربا . .

فما هو أصل هذا العقد . . ؟

لغة : يقال رابحته على سلعته : أعطيته ربحاً .

ويقال : أربحه ببضاعته ، ورابحه على بضاعته أى أعطاه ربحاً

(المعجم الوسيط ج ١ ص ٣٢٢) .

وقد كثر استعمال هذا العقد فى المصارف الاسلامية وهو من الناحية انشريعة عقد بيع . . « وأصل البيوع كلها مباح اذا كانت برضا المتبايعين الجائزى الأمر (أى التصرف) فيما تبايعا ، الا ما نهى عنه رسول الله ﷺ منها وما كان فى معنى ما نهى عنه رسول الله ﷺ محرم باذنه يدخل فى المعنى المنهى عنه وما فارق ذلك أبحناء بما وصفنا من اباحة البيع فى كتاب الله تعالى » (٣) .

« ان الشرع لم يمنع من البيوع والمعاملات الا ما اشتمل على ظلم وهو أساس تحريم الربا والاحتكار والغش ونحوها ، أو خشى منه أن يؤدى الى نزاع وعداوة بين الناس . وهو أساس تحريم الميسر والغرر » (٤) .

ويقول الامام أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبى من أئمة المالكية « المراجعة هى أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذى اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً ما للدينار أو الدرهم واختلفوا من ذلك فى

(٣) للامام الشافعى ط . دار الشعب ، ج ٣ ص ٢ من كتاب

بيع المراجعة للدكتور يوسف القرضاوى ص ١٧ .

(٤) المرجع السابق ص ١٨

موضعين أحدهما فيما للبائع أن يعده من رأسمال السلعة مما أنفق على السلعة بعد الشراء مما ليس له أن يعده من رأس المال .

والموضع الثانى : اذا كذب البائع للمشتري فأخبره بأنه اشتراها بأكثر مما اشترى به السلعة . . أو أخطأ فأخبر بأقل مما اشترى به السلعة ثم ظهر له أنه اشتراها بأكثر . «

ويرى أبو حنيفة فى رأسمال السلعة ، أن يحمل على ثمن السلعة كل ما نابىه - أى البائع عليها - أى كل ما تكلفه فى سبيل احضارها للمشتري . . وهذا الرأى لدى أرجح .

أما فى حالة ظهور كذب البائع أو سهوه فى قيمة السلعة بانقاصها فيرى أبو حنيفة وزفر ومالك - فى أرجح اقواله - أن للمشتري الخيار فى قبول السلعة بالثمن الحقيقى سواء أكان بانقاصه فى حالة الكذب أو بزيادته فى حالة الخطأ بالنقص أو رفض البيع كله « (٥) .

وجاء فى الأمام للشافعى رضى الله عنه (ج ٢ ص ٣٩) :

« اذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال : اشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشترها فالشراء جائز . وهكذا ان قال : اشتر لى متاعا وصفه له أو متاعا أى متاع شئت وأنا أربحك فيه فكل هذا سواء ، وان قال : ابتعه وأشتره منك بنقد أو دين يجوز البيع الأول ويكونان بالخيار فى البيع الآخر فان جداده جاز » .

وعلى ذلك فأهم شروط بيع المراجعة شرعا هى :

- ١ - أن يكون الثمن معلوما بما فى ذلك المصروفات .
- ٢ - أن يكون الربح محددًا بالمقدار أو بالنسبة الى ثمن الشراء .
- ٣ - وصف السلعة والمعينة .

وتتحدث الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية عن هذا العقد تحت عنوان « بيع المراجعة للأمر بالشراء » : بأن « هذا النوع من النشاط

(٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد طبعة المكتبة التجارية ج ٢

ص ٢١٢ - ٢١٤ .

يهدف الى تمكين الأفراد أو الهيئات من الحصول على سلعة يحتاجونها قبل توافر الثمن المطلوب على أساس دفع القيمة بطريق القسط الشهري أو غير ذلك من الترتيبات المشابهة الا ان هذا الخط يبدأ من المستهلك وهنا يتقدم العميل الى البنك طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التى يحددها على أساس الوعد منه بشراء السلعة اللازمة له فعلا مرابحة بالنسبة التى يتفق عليها ويدفع الثمن مقسما حسب امكانياته ، فهذه عملية مركبة من وعد بالشراء وبيع بالمرابحة . فهى ليست من قبيل بيع الانسان ما ليس عنده لأن البنك لا يعرض أن يبيع شيئا ولكنه يتلقى أمرا بالشراء وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الأمر ليرى ما اذا كان مطابقا لما وصف . كما أن هذه العملية لا تنطوى على ربح ما لم يضمن ، لأن البنك قد اشترى فأصبح مالكا يتحمل تبعة الهلاك .

وينبغى ألا يكون الأمر بالشراء شفاهة ، وانما يلزم أن يكون طلبا مكتوبا وأن يتأكد البنك من جدية الطلب ، حتى تصبح المخاطرة محسوبة وحتى يتلافى البنك نكول الأمر عن الشراء بعد طلبه ذلك .

وجدير بالذكر أن هذا الأسلوب يمكن أن يحل بأروع صورة محل الكمبيالات المخصومة « (٦) » .

وقد توصلت المصارف الاسلامية بعد الممارسة العملية الى اجراء عمليات بيع المرابحة على ثلاثة مراحل تنفذ كالاتى :

- ١ - يتقدم العميل المشتري بطلب الى المصرف يحدد فيه مواصفات كاملة للسلعة التى يحتاج اليها .
- ٢ - يقوم المصرف بدراسة الطلب المقدم اليه من العميل وفى حالة موافقة المصرف على شراء السلعة لنفسه اذا لم تكن موجودة لديه يوضح للعميل مقدار ثمن الشراء وما تتكلفه السلعة من مصروفات مختلفة ثم يتم الاتفاق على السعر الذى سيبيع المصرف به السلعة للعميل متضمنا الربح .

(٦) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، ج ١ ،

ص ٢٨ ، ٢٩ .

« بعد أن يتضح ذلك للعميل ويوافق عليه يقوم المصرف بإبرام عقد وعد بالشراء مع عميله متضمنا جملة ما تم الاتفاق عليه »
٣ - يقوم المصرف بعد ذلك بشراء السلعة المطلوبة ويملكها ويتسلمها من المورد »

٤ - بعد تملك المصرف للسلعة واستلامه لها - وفي هذه الحالة تقع على المصرف مسؤولية الهلاك قبل التسليم وتبعية الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفى - يقوم بتحضير عقد بيع بينه وبين العميل وبمجرد تحرير عقد البيع تسرى آثاره طبقا لأحكام البيوع فى الشريعة الاسلامية « (٧) »
ولما كثر الجدل حول عقد المربحة لم تكثف المصارف الاسلامية بأراء هيئاتها الشرعية فقط بل طرحت جميع التساؤلات المثارة على عدة مؤتمرات دولية للبت الحاسم فى أمر هذا العقد فعرض على المؤتمر الأول للمصارف الاسلامية الذى انعقد بـ « دبي » عام ١٩٧٩ وأقره .
ثم عرض على ندوة الاقتصاد الاسلامى بالمدينة المنورة المنعقدة فى الفترة من ١٧ - ٢٠ رمضان سنة ١٤٠٣ هـ وقد أصدرت الندوة الفتوى التالية :

« بيع المربحة المعروف فى الفقه الاسلامى جائز باتفاق سواء أكان بالنقد أو بالأجل وأن هذه الشبهة الربوية المثارة على بيع المربحة بالأجل ليست واردة لا فى هذا البيع ولا فى البيع المؤجل »
وأما صورة المربحة للأمر بالشراء فان اللجنة تؤكد ما ورد فى المؤتمر الثانى للمصرف الاسلامى المنعقد فى الكويت على ما تضمن من تحفظات بالنسبة للالزام »

وكان المؤتمر الثانى للمصارف الاسلامية بالكويت قد أصدر الفتوى التالية :

« يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المربحة للأمر بالشراء بعد تملك

(٧) مجلة الاقتصاد الاسلامى (بنك دبي الاسلامى) ، العدد

٣١ ، ص ٧ .

السلعة المشتراة وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور فى الوعد السابق هو أمر جائز شرعا طالما كانت تقع على المصرف الاسلامى مسئولية الهلاك قبل التسليم وتبعة الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفى .
وأما بالنسبة للوعد وكونه ملزما للأمر أو للمصرف أو كليهما فان الأخذ بالانزام هو الأحفظ لمصلحة التعامل واستقرار المعاملات وفيه مراعاة لمصلحة المصرف والعميل وأن الأخذ بالانزام أمر مقبول شرعا وكل مصرف مخير فى الأخذ بما يراه فى مسألة القول بالانزام حسب ما تراه هيئة الرقابة الشرعية لديه « (٨) » .

ويرى الدكتور عبد الله المشد رئيس لجنة الفتوى بالجامع الأزهر ورئيس لجنة الفتوى والرقابة الاسلامية لفروع بنك مصر للمعاملات الاسلامية . . أن تنظم عملية بيع المربحة بفروع المعاملات الاسلامية كالتى :

● البيع بسعر مؤجل أعلى من المعجل :

هذه الصورة من صور التعامل تمكن الأفراد أو الهيئات من الحصول على سلعة يحتاجونها فى وقت معين قبل توفر الثمن المطلوب لديهم .
وفيها يبيع البنك ماسبق أن اشتراه بناء على طلب العميل الذى يتضمن شراء سلعة معينة ذات مواصفات محددة ، مقابل وعد منه بشراء تلك السلعة ويكون شراؤه لنفسه بنفسه أو بوكيله ليبيعها له ، حسب ما يتفق عليه ، ويدفع الثمن حسبما تسمح به امكاناته (دفعة واحدة أو على أقساط) .

والبنك هنا يبيع شيئا يملكه بعد أن يتلقى وعدا بالشراء .
والمعاملة تتم بموجب عقد لازم بالنسبة لكل من البنك البائع لما اشتراه والعميل المشتري من البنك للسلعة . لذلك يلزم أن يكون تعهد العميل بالشراء معززا بدفع عربون الشراء ليتأكد البنك من جدية

(٨) مجلة الاقتصاد الاسلامى ص ١٠ ، ١١ ، نقلا عن كتاب التجارة فى الاسلام للمؤلف ص ٦٦ - ٦٩ .

الطالب ، مع توفر الضمانات اللازمة حتى تصبح المخاطر فى أضيق نطاق . وبذلك تتلخص العملية فى الخطوات الرئيسية التالية :

(أ) طلب من عميل البنك (السابق الاستعلام عنه ودراسة مركزه طبقا للتعليمات) بشراء سلعة محددة المواصفات ، كما وكيفا .

ويتضمن الطلب تعهدا كتابيا من العميل بشراء السلعة بسعر مؤجل أعلى من المعجل يراعى فيه طول الأجل وقصره ويراعى أن يشتمل السعر المؤجل عند بيع السلعة :

- المصروفات والرسوم التى تتكلفها عملية الشراء .

- الربح الذى يراه البنك محققا للمصلحة ، وطبقا لما تحدده دراسة الجدوى .

(ب) عمل دراسة الجدوى للعملية ، بموجب البيانات المقدمة من العميل . وبعد التأكد من صحة هذه البيانات ومطابقتها لحالة السوق - ويشترط لذلك أن تكون معززة بالمستندات - وبناء على ما تظهره دراسة الجدوى ، يتقرر قبول طلب العميل من عدمه .

(ج) لضمان جدية الطالب ، يشترط على العميل دفع عربون لضمان جدية الشراء يصبح من حق البنك فى حالة نكوصه عن الشراء .

وهنا يجب التفرقة بين وسيلتين لشراء العميل لهذه السلعة :

١ - الشراء بعقد بيع دفعة واحدة .

٢ - الشراء بعقد بيع مؤجل بسعر على أقساط .

● بيع السلعة بسعر مؤجل يدفع كله دفعة واحدة :

١ - يكون العربون فى حدود ربع القيمة (كحد أدنى) .

٢ - يتم شراء السلعة بمعرفة البنك والعميل (بصفته وكيفا عن البنك) وتدفع القيمة بمعرفة البنك للبايع مباشرة مقابل فواتير صادرة باسم البنك .

٣ - يمكن رهن السلعة رهنا حيازيا لدى البنك لحين سداد ثمن البيع بالكامل حسب المتفق عليه وتحدد فترة معينة يتم خلالها دفع القيمة واستلام السلعة .

٤ - عند التسليم يوقع العميل على ما يفيد تسلمه البضاعة ومطابقتها للمواصفات الواردة بطلب الشراء ودراسة الجدوى وحسب ما اتفق عليه .

* * *

● بيع السلعة بثمن مؤجل يدفع على أقساط وشروطه :

١ - يشترط ملاءة مركز العميل وتوافر الضمانات التي تحفظ حقوق البنك .

٢ - أن يكون العربون عند وعد العميل بالشراء فى حدود ثلث القيمة (كحد أدنى) وكذلك ما يدفع عند شراء أية سلعة بأجل .

٣ - يلتزم العميل فى العقد بمسئوليته الكاملة عن السلعة بعد تسلمها مع التزامه بالسداد فى حالة وقوع أى اعتداء أو إهمال أو تقصير يضر بالسلعة قبل أن يبيعها بمعرفته .

٤ - يوضح فى العقد شروط البيع (شراء العميل للسلعة) وطريقة السداد وعدد الأقساط وقيمة القسط واستحقاقه .

٥ - ينص فى العقد أن البيع لا يعتبر نافذاً أو نهائياً وناقلاً أو قاضياً بملكية العميل الا بعد سداد كافة الأقساط فى مواعيدها .

٦ - يراعى وجوب ارتفاع ثمن البيع حسب طول مدة السداد ونوع السلعة .

٧ - يتم شراء البضائع الموعد بشرائها بمعرفة مندوبى البنك أو العميل (بصفته وكيلاً عن البنك) أو بمعرفتهما ولحساب البنك وتدفع القيمة بمعرفة البنك .

٨ - عند التسليم بحضور الطرفين يوقع العميل على ما يفيد شراؤه للبضائع وتسلمه لها ومطابقتها للمواصفات الواردة بطلب الشراء وحسب ما اتفق عليه ويخصم العربون من مقدم الثمن حينئذ . وتحضر سندات اذنية بالأقساط لأمر البنك « .

ونظراً لكثرة ما اثير حول هذا العقد من جدل فلا بأس من ايراد أهم اعتراضات المعارضين ومناقشتها :

١ - أن هذه المعاملة ليست بيعا ولا شراء وإنما هي حيلة لأخذ

الربا .

ومن الواضح أن العميل الذى يطلب من المصرف شراء سلعة فهى
رغبة حقيقية كما أن المصرف يقوم بجلب السلعة وبيعها له فعلا بيع
مرايحة .

٢ - أنها من بيوع العينة المحرمة والعينة هى البيع الصورى للحصول
على الربا دون حدوث بيع فعلى .

وهذا لا يحدث فى المصارف الاسلامية لأن ما يترتب على عقد المرايحة
هو بيع فعلى .

٣ - أن فيها الزاما بالوعد وهو ايجاب لما لم يوجب الله تعالى
وتقييد لما أطلقه .

ويقول الدكتور يوسف القرضاوى عن ذلك فى كتابه « بيع المرايحة
تلأمر بالشراء » (٩) :

« ان الذى أرجحه أن الوفاء بالوعد واجب ديانة فهذا هو الظاهر
من نصوص القرآن والسنة وان خالف فى ذلك المخالفين : ففى القرآن يقول
الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون . كبر مقتنا عند
الله أن تقولوا ما لا تفعلون » (١٠) .

والوعد اذا أخلف قول لم يفعل فيلزم أن يكون كذبا محرما . وأن
يحرم اخلاف الوعد مطلقا .

بل ان عبارة الآية الكريمة « كبر مقتنا عند الله » تدل على أنه كبيرة
وليس مجرد حرام .

وقد ذم الله بعض المنافقين بقوله « فأعقبهم نفاقا فى قلوبهم الى يوم
يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون » (١١) .

والآية تفيد أن نفاقهم بسبب اخلافهم وعدهم مع الله . ومثل ذلك

(١٠) الصف : ٢ ، ٣ .

(٩) ص ٦٥ - ٦٨ .

(١١) التوبة : ٧٧ .

اخلاف الوعد مع الناس ، اذ لا فرق فى اصل الحرمة بين الامرين كما ان نكث العهد محرم سواء اكان مع الله أم مع الناس .

وفى الحديث الصحيح المتفق عليه من رواية أبى هريرة « آية المنافق ثلاث : اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف ، واذا ائتمن خان » .

وهناك أدلة أخرى . . . والظاهر من هذه الأدلة أن الوعد سواء اكان بصله بر أم بغير ذلك واجب الوفاء به . اذ لم تفرق النصوص بين وعد ووعد . وهذا ما روى عن ابن شبرمة فيما نقله ابن حزم حيث قال : الوعد كله لازم ، ويقضى به على الواعد ويجبر » (١٢) .

هذه بايجاز أهم الآراء المطروحة حول هذا العقد ولكل مصرف أن يجتهد فى استنباط عقود معاملاته فى حدود ما أحل الله تعالى بغير اقتراب من الشبهات .

● عقد التنازل : * * *

من الظواهر الملحوظة أن معظم المصارف الاسلامية تحجم عن تمويل عمليات المقاولين لكن احدى شركات المقاولات نجحت بالتعاون مع بنك فيصل الاسلامى المصرى فى انشاء عقد مشاركة شامل لجميع الاعمال التى تتم بالشركة أثناء العام وقد أثبتت التجربة نجاحه الرائع ويمكن على نفس قواعد هذا العقد الدخول فى تمويل الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة .

ووفق هذا العقد (الموضحة صورته فيما بعد) تلتزم الشركة طالبة التمويل بحصر كل معاملاتها المصرفية مع المصرف الذى يلتزم بالمثل بتمويل جميع عملياتها بما فى ذلك فتح اعتمادات مستندية لاستيراد المعدات التى تلزم التشغيل فى حدود مبلغ متفق عليه .

وفى نهاية السنة المالية للشركة توزع الأرباح بعد خصم حصة الشريك المضارب (شركة المقاولات) أى مقابل الادارة والعمل على أساس احتساب أيام المديونية مضروبة فى كل رصيد مدين ومدته وتقسم النمر على ٣٦٥ يوما فيكون الناتج هو متوسط المديونية خلال العام وبنسبة

(١٢) المحلى ج ٨ ، مسألة ١١٢٥ ، من المرجع السابق .

هذا المتوسط الى اجمالي العمليات بعد خصم الأرباح يحتسب نصيب المصرف في الأرباح وعلى سبيل المثال نفترض أن الحركة بالمصرف في حساب المشاركة كالتالي :

نمر مدينة	أيام	استحقاق	رصيد دائن	رصيد مدين
-	-	١ / ١	١٠٠.٠٠٠	
-	-	١ / ١٠	٥٠.٠٠٠	
٥٠٠.٠٠٠	١٠	١ / ١١		٥٠.٠٠٠
١٥٠٠.٠٠٠	١٠	١ / ٢١		١٥٠.٠٠٠
-	-	١ / ٣١	٣٠.٠٠٠	
٥٦٠.٠٠٠	٨	٢ / ٢٠		٧٠.٠٠٠
٢٤٠٠.٠٠٠	٢٠	٢ / ٢٨		١٢٠٠.٠٠٠
هكذا الى آخر العام				

فيؤخذ مجموع النمر ويقسم على ٣٦٥ يوما .. فاذا كانت العمليات بعد استبعاد (الربح المقدر) والمضاف لأرقام العمليات في المناقصات الراسية على الشركة مليون جنيه ويفرض أن متوسط المديونية للمصرف ثلاثمائة ألف جنيه فتكون أنصبة الشركاء في التمويل :

المصرف	العميل
٣٠٠.٠٠٠	٧٠٠.٠٠٠

فاذا كان صافي ربح الشركة ٢٠٠.٠٠٠ يخصم ٢٠ / منها مقابل العمل للشريك المضارب (المقاول) فيكون الباقي ١٦٠.٠٠٠ جنيه تقسم بين العميل والمصرف بنسبة ٧ : ٣ فيكون نصيب المصرف ٤٨.٠٠٠ جنيه .
وقد تضاف قيمة خطابات الضمان لمتوسط المديونية حسب الاتفاق الذي يتم باعتبارها من وسائل التمويل للمقاول ويمكن للمصرف الاسلامي على قواعد هذا العقد القيام بتمويل شركة ترغب في عمل توسعات في مصانعها أو أعمالها وعند توزيع الأرباح يكون تمويل المصرف منسوبا الى رأس المال العامل أو رأس المال الاسمي حسب صالح المصرف أو حسب الاتفاق الذي يتم مع العميل .

وهذا هو نص العقد المنوه عنه :

عقد تسهيلات ائتمانية بالمشاركة

انه فى يوم ٠٠٠

قد تحرر هذا العقد بين كل من :

١ - بنك فيصل الاسلامى المصرى ويمثله ٠٠٠٠٠٠ ومقره المركز الرئيسى
للبنك بالقاهرة ٠٠ طرف اول .

٢ - الشركة المصرية ٠٠٠٠٠٠ ويمثلها ٠٠٠٠٠٠ طرف ثان .

تمهيد :

بناء على اللقاء الذى تم بين ممثلى الطرفين بمقر البنك لمناقشة
التعاون بينهما على أساس منح الطرف الثانى تسهيلات ائتمانية لمواجهة
متطلبات عمليات الشركة فى حدود حجم تعامل قدره ثلاثمائة وخمسون
الف جنيه اسرلينى خلال عام ٠٠٠٠٠٠ اعتبارا من اول يوليو .

وبناء على المذكرة المقدمة من الطرف الثانى بتاريخ ٠٠٠٠٠٠ والمتضمنة
لاقتراح أسس المشاركة فى التمويل والتسهيلات الائتمانية المطلوبة .

وبناء على اتفاق الطرفين على المشاركة بينهما يقدم الطرف الاول
للشركة الطرف الثانى التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى حدود الحجم
الموضح فى مذكرة الشركة المؤرخة ٠٠٠٠٠٠ .

وقد اتفق الطرفان على ما يلى :

أولا - يعتبر هذا التمهيد جزءا متما للعقد .

ثانيا - قبل الطرف الاول (البنك) أن يقوم بتقديم التسهيلات
الائتمانية اللازمة لتمويل مشاريع الشركة (الطرف الثانى) وذلك بطريق
المشاركة بينهما وفق القواعد الشرعية التى يلتزم بها البنك .

ثالثا - قبل الطرف الثانى (الشركة) بايداع رأسماله وجميع حساباته الجارية بالنقد الأجنبى والمحلى وكذلك كافة الايرادات الخاصة بنشاطاته المختلفة لدى الطرف الاول .

رابعا - قبل الطرف الاول القيام بتقديم كافة الخدمات المصرفية التى تحتاجها الشركة نظير عمولة يتفق عليها فيما بينهما كأجر مقطوع عن هذه الخدمات غير منسوب لقيمة العمليات أو الحسابات المشار اليها فيما سبق . ومن بين هذه الخدمات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية التى لا يصاحبها تمويل فعلى بالتسهيلات الائتمانية أو يترتب عليها هذا التمويل فيما بعد .

وفى حالة قيام البنك بتمويل الاعتمادات المطلوبة للطرف الثانى أو تقديمه لخطابات الضمان الخاصة به تعتبر هذه المبالغ داخل حسابات المشاركة بينهما بطريق النمر .

خامسا - اتفق الطرفان على أن يكون حجم التعامل فى حدود المبلغ المشار اليه فى التمهيد السابق وكل زيادة لهذا المبلغ أو تجديد له يتم بموجب اتفاق جديد بين الطرفين .

سادسا - يقوم الطرف الأول بتنفيذ هذا الاتفاق اعتبارا من ٠٠٠٠٠ الى ٠٠٠٠٠٠٠ وللطرفين الحق فى تجديد أو مد هذا الاتفاق لمدد أخرى يتفق عليها فيما بينهما .

سابعا - يلتزم الطرف الثانى بسداد أصل مبالغ المشاركة والأرباح المستحقة عنها فى نهاية مدة الاتفاق كما أن له الحق فى السداد وتصفية المبالغ موضوع التعاقد من حساباته الدائنة الى حساباته المدينة قبل الموعد المذكور بموجب اخطار كتابى يسلم الى الطرف الأول .

ثامنا - يلتزم الطرف الثانى بتقديم مركز مالى كل ثلاثة أشهر عربية اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا العقد .

تاسعا - يلتزم الطرف الأول بتقديم كشف حساب مرة كل ثلاثة أشهر عربية للطرف الثانى وفى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إرساله

يعتبر موافقا عليه نهائيا ما لم يتم الاعتراض عليه كتابة من الطرف الثانى بأسباب محددة .

عاشرا - يقتصر استخدام التسهيلات الائتمانية موضوع العقد على الطرف الثانى وحده .

حادى عشر - يتم حساب قيمة تمويل البنك الكلى للعمليات موضوع التعاقد بطريق النمر وتقيد المبالغ المودعة بتواريخ الأيام التى تلى يوم الدفع واذا تصادف أن اليوم الثانى ليوم الدفع عطلة فنقيد بتاريخ اليوم الذى يلى أيام العطلة .

ثانى عشر - يتم احتساب نصيب البنك من الأرباح عن العمليات موضوع التعاقد من واقع الميزانية العامة للشركة (الطرف الثانى) عن كافة أعمالها فى خلال فترة التعاقد وذلك بنسبة قيمة تمويل البنك المحسوب بطريق النمر منسوبا الى قيمة التمويل الكلى للشركة ممثلا فى تكلفة الأعمال (قيمة الأعمال مخصوما منها الأرباح) وذلك بعد خصم ٢٠٪ من الأرباح مصاريف ادارية للطرف الثانى .

ثالث عشر - اتفق الطرفان على أن يكون للطرف الأول (البنك) الحق فى مراجعة القيود الحسابية والمستندات المالية لعمليات الطرف الثانى فى أى وقت يشاء بواسطة مندوب من قبله . وله الحق كذلك فى طلب اجراء التصحيحات على هذه القيود ان وجدت أخطاء واضحة .

رابع عشر - يحق للطرف الأول الاعتراض على ميزانية الشركة وتقريرها واجراء التعديلات اللازمة عليهما .

خامس عشر - اتفق الطرفان على أنه فى حالة رفض الطرف الثانى للتعديلات المشار اليها فى البندين ثالث عشر ورابع عشر وكذلك فى حالة حدوث نزاع ينشأ بينهما حول تفسير أو تطبيق هذا العقد أن يتم تسويته بطريق التحكيم من هيئة مكونة من ثلاثة أعضاء على أن يختار كل طرف محكما عنه وعلى أن تتولى وزارة العدل المصرية تعيين أحد مستشارى محكمة النقض رئيسا لهيئة التحكيم . وعلى

هيئة التحكيم المشار إليها أن تعقد جلساتها وأن تصدر حكمها فى خلال مدة ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب الى وزارة العدل ويكون حكم هذه الهيئة نهائيا وحاسما وغير قابل لآى طريقة من طرق الطعن العادية والاستثنائية .

سادس عشر - يحق للبنك أن يحفظ أو يحجز تحت يده أى أوراق أو مبالغ أو مستندات قابلة للتظهير أو أية أموال أو مستندات مالية خاصة بالطرف الثانى فى حيازة البنك أو تحت تصرفه أو عملائه فى حالة تأخر الطرف الثانى عن سداد مستحقات البنك فى الميعاد وله الحق كذلك فى الرجوع على كافة أموال الشركة وأصولها بطريق الحجز الاستحقاقى ضمانا لأموال البنك وحقوقه .

سابع عشر - تحرر هذا العقد من صورتين بيد كل طرف صورة .

الطرف الثانى

الطرف الأول

* * *

● عقد مستخلص :

نشاط المستخلص الأساسى هو القيام باستلام البضائع الواردة من الجمارك بعد سداد الرسوم الجمركية والقيام بشحن البضائع الى مقر العميل المشتري فى داخل البلاد .

وهذا العملية تحتاج الى تمويل كبير لكنه سريع الدوران لأن المستخلص بمجرد اتمام التخليص على البضائع وشحنها يقدم مستندات الشحن الداخلى وفاتورة المصاريف التى تكلفتها العملية من جمارك وتفرغ وتحميل وشحن مضافا إليها عمولته الى أحد البنوك للحصول من المستورد .

والمفروض أن تحصل هذه الفاتورة فى مدة أيام قد لا تزيد على الأسبوعين ويمكن عمل عقد اعتماد بالمشاركة مع المستخلص على أساس :

- 1 - أن يقوم المصرف بالتمويل فى حدود مبلغ متفق عليه .
- 2 - يتم تحصيل فواتير المستخلص بمعرفة المصرف .
- 3 - اقتسام العمولة أى أن تكون العمولة (ربح العملية) مناصفة .

بين المصرف والمستخلص بمعنى أن تكون حصة الشريك بالعمل ٥٠٪ من صافي الربح ولرأس المال النصف الآخر .
ويمكن عرض هذا الاقتراح على هيئات الرقابة الشرعية والقانونية ليأخذ الصيغة المناسبة .

* * *

● الأسهم المؤقتة :

هى الأسهم التى تصدرها شركة مساهمة كبرى كشركة مصر العامرية للغزل والنسيج والتى لا يقل حجم أعمالها عن خمسمائة مليون جنيه فى السنة . . فهناك رأى مطروح لتمويل احتياجات مثل هذه الشركة الموسمية اسلاميا على أساس أن تصدر أسهما مؤقتة أو أسهم موسمية لتمويل تخزين خامات القطن ومسحوق النايلون أو استيراد آلات وقطع غيار ومعدات . وهذه الأسهم :

- ١ - شبيهة بسندات المديونية .
 - ٢ - تصدر باسم المصرف الممول .
 - ٣ - محددة المدة .
 - ٤ - تأخذ نصيبا من الأرباح كسائر أسهم الشركة . . كوبون . . وذلك من واقع ميزانية الشركة وعن المدة التى سيمكثها التمويل أى نصف كوبون عن نصف سنة أو ثلاثة أرباع الكوبون عن تسعة أشهر . . الخ .
 - ٥ - فى الاستحقاق تسترد الشركة الأسهم مقابل سداد قيمتها والأرباح المستحقة للمصرف الممول . . وتقدير الأرباح فى أى يوم من العام وبمنتهى الدقة أصبح من الأمور الميسرة فى ظل الحاسب الآلى .
- وهكذا لن تقف المصارف الاسلامية مكتوفة اليدين أمام متغيرات الأسواق ومستحدثات المعاملات بل ستجتهد دائما لمواءمة عملياتها مع متطلبات العصر مع الحرص الدائم على فلسفتها الاسلامية والتى أساسها التعامل فيما أحل الله والحرص على سلامة العقيدة والعودة بالمعاملات المالية الى المفاهيم الاسلامية بغير مصادمة معها .

* * *